او تع حذفه اى المنصوب فى لبس ظاهر او لم يوقع فى لبس ولكن كان العامل من باب ظن وجب
اضمار المعمول موخرا عن المتنازعين فيه من المسايل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان
على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالبا والثانى يطلبه فاعلا لانه اسند فى معموله
المجرور بعلى فاعملنا الثانى واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء موخرا وقلنا به والذى حملنا على
ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع فى لبس ولا
يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان
تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثانى فيه واعملنا الاول فى ضميره موخرا والثالثة
نحو ظننى وظننت زيدا قايما اياه فظننى يطلب زيدا قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت
يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانى ونصبنا زيدا قايما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول
ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثانى موخرا وقلنا اياه ولم نحذف
المنصوب من المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر مبتدا او قيل فى باب
ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع فى الاصل فيقال ظننى اياه وظننت زيدا
قايما هكذا امثل ابو حيان فى النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا ينبغى بل يجوز اتصاله
نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه فى شرح الكافية
ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف
بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما فى المسئلة الاتية من تخالف صاحب الضمير ومفسره
فيقال ظننى قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه
حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار
فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت
افرادا وتذكيرا وفروعها فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قايمين
فلا بد ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان فى النكت الحسان
وان كان العامل من غير باب ظن وكان ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا
لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربنى زيد ومررت
ومر بى زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن فى الغيب احفظ للود فاعمل الثانى واضمر فى الاول ضمير المفعول وهذا
البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار
الناظم بقوله واعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجى مع اول
قد اهمل بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر
مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى الضمير وكان
ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا فى الافراد والتذكير
او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب
العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير
خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظنانى اخا الزيدين اخوين وذلك لان
الاصل قبل الاعمال اظن ويظننى الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب

الزيدين

الزيدين اخوين مفعولين ويظننى يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه
اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصل به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين
وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا فى الثانى وهو يظننى ضمير الزيدين وهو
الالف فى يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقى علينا المفعول الثانى ليظنانى يحتاج
الى اضماره وهو خبر فى الاصل عن يا المتكلم المتصلة التى هى الان المفعول الاول بعد دخول
يظن والياء مخالفة لاخوين الذى هو مفسر الضمير الذى يوتى به فان اليا مفرد
والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو اليا وبين اضماره
مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفى كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول
الى الاظهار فقلنا اخا موافق المخبر عنه وهو اليا فى الافراد ولم يضره مخالفته لا
خوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا فى هذه
المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع
فى الاخوين لان يظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع
فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وقيل
لان التنازع لا يكون فى مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره
مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظنانى الزيدين اخوين ويحذفون المفعول
لان اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظنانى اياه الزيدين اخوين كذا مثله فى شرح الكافية
مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهى تاخر المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثانى فالحكم
فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجازة الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر موخرا
قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق هذا باب المفعول المطلق
اى الذى يصدق عليه قولنا مفعول غير مقيد بصلة صدقا منصوب بيصدق غير مقيد صفة
صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد
بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما
غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحو
اشى والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاد العامل من الحدث من غير زيادة على
ذلك او يبين نوعه اى نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اى عدد العا
مل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا او ما اصله
غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد
عامله والثانى مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضرب
ضرب الامير فانه وان بين العدد فى الاول والنوع فى الثانى لوصفه بالمبتدا وهو ضربك فلا يكون
مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر
فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعانى الثلاثة اشار الناظم بقوله
توكيدا او نوعا يبين او عدد والكثير ان يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة
والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل وهو اسم الحدث الجارى على
الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح فى باب اعمال المصدر ويخرج
بقيد [illegible] وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوا وعطا من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)